Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (8), No. (2): 66-86
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2026.8.2.4

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475 - E-ISSN 3079-8167

Analysis and measurement of the impact of public expenditures on poverty in Iraq for the period (2004-2021)*

Bilal Raouf Salih[(1)], Kamaran Ahmed Hama[(2)]
University of sulaimani[(1),(2)]
(1) bilal.salih@kti.edu.iq (2) kamaran.hama@univsul.edu.iq

Key words:
Public expenditures, poverty rates, fiscal policy, ARDL.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	16 ***Aug***. 2025
Accepted	01 ***Sep***. 2025
Avaliabble online	01 ***Jun***. 2026

© 2026 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Bilal Raouf Salih
University of sulaimani

Abstract:

Public expenditure refers to the government's outlay of funds to fulfil its responsibilities and provide goods and services to the public. However, Public spending is among the most important financial policy tools used by governments to achieve their economic and social goals. Government programs in various fields take the form of appropriations allocated by the state to meet public needs. With the development of the state's role and the diversification of its areas of intervention, public expenditures have also evolved and taken various forms, as they are considered one of the most important means upon which the state relies to improve all economic and social aspects. This study aims to analyse and measure the impact of public expenditures on poverty rates in Iraq in the short and long term (2004-2022). A descriptive analytical approach was used, relying on official data, figures, information, and charts published on the websites of the Central Bank of Iraq, the Ministry of Finance, and the Iraqi Ministry of Planning. Furthermore, the study utilised the standard approach and the ARDL model, concluding that there is an inverse relationship between public expenditures and poverty rates. As a result, public expenditures increase, and poverty rates decrease in the short and long term. The researcher proposes supporting public spending in the field of social development (such as health, education, population, and public services), which would contribute to solving many problems, most notably poverty.

*The research is extracted from a doctoral dissertation of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (8), No. (2): 66-86
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2026.8.2.4

تحليل وقياس أثر النفقات العامة في الفقر في العراق للمدة (2004-2021)*

بلال رؤوف صالح
جامعة السليمانية ـ كلية الإدارة والاقتصاد
bilal.salih@kti.edu.iq

ا.م.د. كامران احمد حمه
جامعة السليمانية ـ كلية الإدارة والاقتصاد
kamaran.hama@univsul.edu.iq

المستخلص

تُعدّ النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتكون برامج الحكومة في مختلف الميادين على شكل اعتمادات تخصصها الدولة لتلبية الحاجات العامة، ومع تطور دور الدولة وتنوع المجالات التي تدخلها، تطورت النفقات العامة هي الأخرى وتعددت أشكالها وذلك لاعتبارها من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تحسين جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويهدف البحث للوصول الى تحليل و قياس اثر النفقات العامة في معدلات الفقر في العراق في الأجلين القصير والطويل للمدة (2004-2021) ولتحقيق هدف البحث تم استخدام أسلوب تحليلي وصفي بالاعتماد على البيانات والأرقام والمعلومات الرسمية والرسوم البيانية المنشورة على مواقع البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ووزارة التخطيط العراقية، في الجانب التطبيقي الذي استخدم فيه المنهج القياسي والنموذج (ARDL)، وتوصل البحث الى وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة و معدلات الفقر، كلما تزيد النفقات العامة سيؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر في الأجلين القصير والطويل. و تقترح دعم الانفاق العام في مجال التنمية الاجتماعية (كالقطاع الصحي والتعليم والسكان والخدمات العامة) مما يسهم في حل الكثير من المشاكل وابرزها مشكلة الفقر.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، معدلات الفقر، السياسة المالية، ARDL.

المقدمة:

تُعدّ سياسة النفقات العامة أهم أدوات سياسة المالية المتبعة في الدول المختلفة. التي تستهدف دعم حركية النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتزايد حجم العمالة. وتزايد هذه الأهمية مع التغيرات الحديثة في مفهوم النفقات الحكومية فلم تعد مجرد رقم نقدي، وإنما أصبحت من الدعائم المهمة التي تستند إليها الحكومات في تحقيق مجمل أهدافها. فهي الوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها وممارسة دورها كمتدخل في مختلف الأنشطة.

إن الفقر واحد من الظواهر المعقدة والمتشابكة والتي لها انعكاسات على أحوال الناس الاجتماعية والاقتصادية ولاتنحصر في الأبعاد المادية فقط وإنما تتعدى إلى الحرمان من العاطفة والصحة والتعليم وحتى السكن اللائق وكذلك حق الإنسان في التعبير عن الرأي والمشاركة في القرار، لذلك اعتنت العديد من المنظمات الدولية والبنك الدولي وكثير من الحكومات بإتباع برامج عديدة للتخفيف من حدة الفقر وهذا مرهون بتشخيص مؤشرات الفقر وحالة البلد الاقتصادية والمستوى الثقافي والاقتصادي الذي يحظى فيه المجتمع.

تعد النفقات العامة إحدى الركائز الأساسية للسياسة المالية وأداة محورية بيد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. فهي لا تقتصر على كونها وسيلة لتوفير السلع والخدمات العامة، بل تمثل آلية مباشرة لإعادة توزيع الدخل والحد من التفاوت الاقتصادي بين فئات المجتمع. ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في الدول النامية التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر واتساع الفجوة

* البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الأول.

الاجتماعية، حيث يمكن للنفقات العامة الموجهة نحو قطاعات التعليم، والصحة، والبنية التحتية، وبرامج الحماية الاجتماعية أن تسهم في تحسين مستويات المعيشة وتقليل معدلات الفقر بشكل ملموس.

مشكلة البحث:

- ماهو أثر النفقات العامة في معدلات الفقر في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021) ؟
- هل يتباين هذا الأثر في الأجلين القصير والطويل؟

اهداف البحث:

يهدف البحث الوصول الى :

1- تحليل مسار تطور النفقات العامة و معدلات الفقر في العراق خلال المدة (2004-2021).
2- قياس اثر النفقات العامة في معدلات الفقر في العراق في الأجلين القصير والطويل.

أهمية البحث:

تتجسد اهمية البحث عن طريق بيان اسباب مشكلة الفقر ودور النفقات العامة والنمو السكاني ومعدلات البطالة في هذه المشكلة، من جهة وتبني سياسات معينة لا تتعارض مع السياسة الحكومية المتبعة.

فرضية البحث:

وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين متغيران (النفقات العامة) ومعدلات الفقر. مع تباين هذا الأثر في الأجلين القصير والطويل.

حدود البحث:

المكانية : تتمثل الحدود المكانية للبحث في الاقتصاد العراقي.
الزمانية : تمتد سنوات البحث من سنة 2004 إلى سنة 2022.

منهجية البحث:

سعياً لإتمام الإطار العلمي للبحث و الوصول إلى تحقيق هدفه ، فان المنهجية (إضافة إلى الفقرات الثابتة في البحث) تحتم استخدام المنهج (الوصفي والتحليل –القياسي) من خلال طريقة بيانات السلاسل الزمنية، واستخدام نموذج ARDL بسبب كشف اثر النفقات العامة في الفقر لأمدين القصير والطويل الاجل، بالاستناد إلى المصادر والبيانات التي نشرها من قبل البنك المركزي العراقي والبنك الدولي . بالاعتماد على برنامج E-views12

هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين : الأول الاطار النظرى كل من النفقات العامة ومعدلات الفقر،أما الثاني فيختص بقياس و تحليل أثر النفقات العامة في الفقر في العراق للمدة (2004-2021)، ويخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات ويقدم عدداً من المقترحات .

الدراسات السابقة:

يمكن ان نذكر مجموعة من الدراسات التي كتبت في هذا المجال في علم الأقتصاد و هي كالآتي :-

1- **يو وآخرون (2022)** يقيّمون العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي. استخدمت هذه الدراسة تقديرات اقتصادية قياسية مختلفة لقياس تأثير عدم المساواة والفقر على التنمية الاقتصادية خلال الفترة من 1990 إلى 2016 في فيتنام. أكدت اختبارات تقدير الاقتصاد القياسي المختلفة وجود ارتباط طويل المدى بين عدم المساواة والفقر، عندما أضفنا نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي وعدد سنوات التعليم ، تنخفض بمقدار -0.144. يتم تقليل هذا إلى -0.05 عند إضافة معدل نمو السجل السكاني أثناء التوظيف ، ينخفض المعامل إلى -0.04 ويصبح غير ذي دلالة إحصائية. وهناك تأثيرًا سلبيًا للفقر وتم تقييم تأكيد الفرضية على عدم المساواة والفقر وتأثيرهما المشترك للنمو الاقتصادي الشامل. ومن المثير للاهتمام أن نتائجنا تتحقق من النتائج السابقة التي تشير إلى أن عدم المساواة والفقر يظهران تأثيرًا سلبيًا على النمو الاقتصادي.. توصي هذه النتائج بأن سياسات الحد من الفقر يجب أن تكون مفيدة في تشجيع النمو الاقتصادي حتى لو لم تقلل من عدم المساواة في الدخل.

2- **يحلل نديم وجليلي (2022)** أن نفقات الحكومة على التعليم والموارد البشرية على الفقر المطلق في المناطق الحضرية. وفقًا لذلك ، من خلال نمذجة العوامل الفعالة للفقر واستخدام طريقة Markov Switching، تم اختبار فرضيات البحث في الفترة من 1985 إلى 2014. وأظهرت النتائج أن الفقر الحضري يشمل مستويين من الفقر الأعلى والأدنى ، أي احتمال البقاء في الأخير هو أكثر من السابق. كما أشارت نتائج النموذج إلى أن رأس المال البشري ونسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي النفقات الحكومية لهما أثر سلبي كبير على مؤشر الفقر الحضري المطلق. يقترح زيادة نسبة النفقات على التعليم للحد من الفقر الحضري.

3- **درس هانديانى وآخرون (2022)** فاعلية نفقات الحكومة المحلية على خفض معدل الفقر في وسط جاوة ، إندونيسيا. خلال الفترة 2017-2019 ، كان أداء جافا الوسطى جيدًا في التخفيف من حدة الفقر. اتضح أن الحد من الفقر في وسط جاوة له مساهمة كبيرة في الحد من معدل الفقر على الصعيد الوطني ، إندونيسيا. النموذج المختار هو نموذج التأثير الثابت مع نهج SUR. تظهر النتائج أن النفقات الإقليمي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية يؤثر سلبًا على مستويات الفقر. من ناحية أخرى فإن النفقات في القطاع الاقتصادي له تأثير كبير ولكن إيجابي على مستوى الفقر. وفي الوقت نفسه ، لا يظهر الإنفاق على البنية التحتية تأثيرًا كبيرًا على الحد من الفقر في وسط جاوا. تحتاج الحكومة إلى الحفاظ على الإدارة المالية في وظائف الصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية ، فضلاً عن إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بمخصصات الميزانية في قطاعي الاقتصاد والبنية التحتية.

4- **تقيّم دراسة يسري (2022)** العلاقة بين صندوق الحكم الذاتي الخاص ومؤشرات الفقر والصحة والتعليم في إقليم آتشيه، باستخدام مجموعة بيانات من 30 منطقة في الفترة 2002-2018. تُستخدم طريقة التحكم التركيبية (SCM) كنموذج لاستيعاب تخصيص القوات المسلحة السودانية في إقليم أتشيه الذي قدمته الحكومة المركزية نظرًا لأنه يتم تطبيقه بشكل شائع على حالات التدخل السياسي في دراسات الحالة المقارنة. تكتشف هذه الورقة أن القوات المسلحة السودانية تلعب دورًا حيويًا في خفض معدل الفقر ، وتصعيد الوصول إلى الصرف الصحي الآمن والانفاق الاقليمي، وتحسين صافي نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية العليا. ومع ذلك ، لا يوجد ارتباط واضح بين تخصيص القوات المسلحة السودانية والوصول إلى المياه الصالحة للشرب. يظهر متغير النتيجة هذا إشارات إيجابية وسلبية ؛ لذلك ، لا يمكن تقديم استنتاج.

5- **يدرس جيهان وآخرون (2021)** العلاقة بين الضرائب والنفقات العامة ، والتي تظهر الحجم الاقتصادي للحكومة وتوزيع الدخل ، ويتم تحليلها. في الدراسة التي تغطي الفترة 2000-2017

لـ 24 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تم استخدام طريقة اللحظات المعممة للنظام ذي الخطوتين وإصدار التمهيد من اختبار السببية لوحة Dumitrescu-Hurlin (2012). وفقًا لنتائج طريقة اللحظات المعممة للنظام ذي الخطوتين ، فإن التوسع في الحجم الاقتصادي للحكومة يزيد من عدم المساواة. تظهر نتائج اختبار السببية لوحة السببية أحادية الاتجاه من الضرائب والنفقات إلى جيني.

6- **يدرس يو وآخرون (2021)** آثار إنفاق الضمان الاجتماعي على الحد من عدم المساواة في الدخل والفقر الريفي في الصين. استنادًا إلى البيانات الإحصائية الوطنية الصينية التي تغطي التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية بين الفترة 1978-2018 ، تقيِّم هذه الورقة تأثير نفقات الضمان الاجتماعي في الحد من عدم المساواة في الدخل والفقر الريفي من خلال تحليل التكامل المشترك. وجد أن هناك علاقة إيجابية بين النفقات على الضمان الاجتماعي وفجوة الدخل بين سكان الحضر والريف على المدى الطويل ، ولكن التأثير محدود للغاية ؛ يأتي ما يقرب من 99٪ من التغيرات في فجوة الدخل بين المناطق الحضرية والريفية من مساهماتها الخاصة. كما تظهر الأبحاث الإضافية أن مرونة حدوث الفقر الريفي في النفقات على الضمان الاجتماعي هي -0.2255 ، مما يشير إلى أن النفقات على الضمان الاجتماعي يساعد في الحد من الفقر المدقع في الريف. بناءً على هذه النتائج ، يمكن أن تكون الآثار المترتبة على السياسة هي أنه ينبغي تشجيع قدر كبير من نفقات الضمان الاجتماعي ونظام ضمان اجتماعي أكثر إنصافًا. ستصبح إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لمكافحة الفقر بعد عام 2020 في الصين عندما نفوز في المعركة ضد الفقر المدقع.

المبحث الاول: (الإطار النظري)
النفقات العامة والفقر

أولا/ مفهوم النفقات العامة وأهميتها

1- مفهوم النفقات العامة:

يتضمن الفكر المالي العديد من التعريفات للنفقات العامة، الا ان جميع هذه التعريفات تدور حول نفس العناصر أو الاركان التي تكون إطار النفقات العامة. تعرف النفقة العامة بانها مبلغ من المال تصرفه الدولة او من ينوبها من المؤسسات العامة بهدف إشباع حاجة عامة أي تحقيق منفعة عامة. وتعد من الوسائل المستخدمة للتأثيرعلى حركة النشاط الاقتصادي في البلد لما لها من دور كبير في التأثير على مختلف المجالات الاقتصادية والمالية، وان تطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي بهدف إشباع الحاجات العامة قد أدى إلى تطور مفهوم النفقات العامة وتعدد أنواعها، تقسيماتها و القواعد التي تحكمها والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها **(الجنابي، 1991: 10).**

تعرف النفاقات العامة بأنها مبلغ من النقود تنفقهُ الدولة لغرض تحقيق نفع عام **(العبيدي، 56 2011:)**، حيث يعرفها البعض بأنها (مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة) **(الوادي وامام، 2007 :117).**

تعرف النفاقات العامة كذلك بانها تتمثل جميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة لصالح العام ككل ومن أمثلتها الانفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية **(Shree and Agarwal, 2007: 21)** .كما يعرف بانها عبارة عن (المبالغ التي تقوم السلطات العامة بإنفاقها بهدف تحقيق منفعة عامة) **(عصفور، 2012: 260)** . او أنها عبارة عن (مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية) **(سليمان واللوزي، 2000 :89).**

فاذن يمكن القول من التعريفات السابقة للنفقات العامة بأن النفقات العامة تتخذ عادة طابعا نقديا تتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الانتاجية من سلع وخدمات وعلى سلع استهلاكية تحتاجها للقيام بنشاطاتها كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والانفاق على الجيش وقوات الأمن والانفاق على الخدمات والمرافق العامة. إذ أنها تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية كالوسائل العينية أو تقديم مزايا عينية، فقد تم أحلال الأسلوب النقدي محل الأسلوب العيني للدفع في جميع المعاملات الحكومية من أجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأيضا عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب فضلا عن سهولة مراقبته.

2- أهمية النفقات العامة:

وليس هناك شك في أهمية الدور الذي يلعبه الإنفاق العام باعتباره أداة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تقوم سلطاتها المالية بتنفيذها لتحقيق أهدافها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية التي ترمي إليها خلال فترة معينة. من المؤكد أنَّ النفقات العامة تحمل الكثير من الأهميّة، ويتم دفعها لأهداف معينة وواضحة للتنميّة الاقتصاديّة والحفاظ على الاستقرار الاقتصاديّ وتعزيزه، وفيما يأتي توضيح لأهميتها:

1. تعزيز التنمية الاقتصادية السريعة الناجمة عن ضخ النقود في الأسواق عن طريق الدعم الحكوميّ المباشر للأفراد أو دعم السلع والخدمات لخلق حالة من الطلب السريع وذلك لمنع حدوث كساد اقتصاديّ عند استمرار الركود لفترة من الزمن.
2. تنميّة التجارة عن طريق دعم السلع المحليّة لتخفيض سعرها وزيادة الطلب عليها.
3. تعزيز التنمية الريفيّة عن طريق بناء البنى التحتيّة اللازمة للريف والقيام بمشاريع استثماريّة تفيد سكان الريف.
4. تطوير القطاعات الزراعية والصناعية عن طريق دعم الصناعات والزراعات بالقروض الاستثماريّة أو المنح أو الإعفاءات على الصادرات أو تخفيض الضرائب على المستثمرين في هذه القطاعات.
5. الإسهام في ارتقاء مستوى الدولة وبنائها وتحديث بنيتها التحتيّة عن طريق بناء الموانئ والمطارات والشوارع والأنفاق وغيرها.

ثانيا / تقسيمات النفقات العامة:

نتيجة لتطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد تطورت وتنوعت معه النفقات العامة. ومن اجل تنظيم هذه النفقات وادراجها في إطار الموازنات العامة ولسهولة متابعتها ومراقبتها فانه لابد من تقسيم وتصنيف هذه النفقات من حيث تركيبها، ومضمونها، وطبيعتها. وفي هذا السياق فقد وضع كتاب المالية العامة عدة تقسيمات للنفقات العامة والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

1 - التقسيمات العلمية للنفقات العامة:

النفقات العامة غير متجانسة من حيث طبيعتها وخصائصها ومواصفاتها المختلفة لذلك يصار إلى تقسيمها وفقا للمعايير واعتبارات معينة كالتكرار والدورية والانتظام وأهداف أو نطاق سريان النفقات العامة وأهم هذه التقسيمات ما يأتي:

أ / من حيث طبيعتها. حيث يمكن تصنيفها كالاتي:

- النفقات الحقيقية (الفعلية): ويقصد بها تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على سلع وخدمات كالرواتب والأجور وإثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة ، سواء اكانت التقليدية أو الحديثة التي يقتضيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أو رؤوس أموال الإنتاجية والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.
- النفقات التحويلية: يقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من

بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى المحدودة الدخل ومثال على ذلك الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة، كالضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة وإعانات غلاء المعيشة **(طاقة والعزاوي، 2007 ،54-55).**

ب / من حيث دوريتها: وهي كالاتي:

- **النفقات العادية**: ويقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا وبشكل منتظم سنويا، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بنفس الحجم ذاته ومثالها الرواتب والأجور، نفقات الصيانة، ويلزم لتغطيتها من الإيرادات العامة التي هي جزء من أملاك الدولة والضرائب والرسوم.
- **النفقات غير العادية**: وتعني بها تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ومثالها، النفقات الاستثمارية الضخمة، نفقات الحروب والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية من الفيضانات والزلازل، ويتم تمويلها من الإيرادات العامة غير العادية كالقروض والإصدار النقدي **(بومدين، 2010: 11).**

ت / النفقات العامة الجارية والنفقات العامة الرأسمالية :

- النفقات العامة الجارية: تلك النفقات اللازمة لإدارة أجهزة الدولة وتمكينها من الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات للوصول الى مستوى الرفاه المرجعي، إذن فهي نفقات إدارية، ومثالها الاجور والمرتبات ونفقات الصيانة وتشبه هذه النفقات في طبيعتها النفقات العادية بكونها تتكرر في انتظام ودورية في الموازنات العامة.
- النفقات العامة الرأسمالية أو الاستثمارية: فهي نفقات لازمة لزيادة الانتاج وتوفير أسباب النمو. لذلك فهي تبرر الالتجاء إلى القروض العامة والتمويل التضخمي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الغاية **(عبد المجيد،1996: 71).**

ث / من حيث شموليتها:

بحيث تتمثل فيما يلي:

- النفقات المحلية: وهي النفقات التي تختص بها الجماعات المحلية كالبلدية والمحافظات و الأقاليم و الولايات، وتختص لخدمة سكان إقليم او منطقة معينة وذلك داخل حدود الدولة ويكون حسب التقسيم الإداري للدولة (إقليم، محافظة، قضاء، ناحية ،...الخ).
- النفقات المركزية: وهي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتقوم الحكومة بهذه النفقة، فهي تلك النفقة الموجهة للمصلحة القومية ومصالح الأمة برمتها، ويكون هدفها تحقيق المصلحة العليا للدولة كالدفاع والأمن والقضاء.

2- التقسيمات العملية للنفقات العامة:

تظهر هذه التقسيمات للنفقات العامة في موازنات الدول المختلفة، وهي تقسيمات لا تتقيد بالاعتبارات العلمية أنما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية وتختلف هذه التقسيمات من دولة لأخرى وحسب الاعتبارات السياسية أو الادارية أو الوظيفية **(العمري، 1988: 36).** ومن أبرز هذه التقسيمات ما يأتي:

أ- **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة** : يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الانفاق عليها، ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الانتاجية لتقارنه مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص، وهذا الأسلوب له مزايا منها معرفة مصاريف وإنتاجية إدارات الدولة المختلفة ، التعرف على وظائف وتقدير النفقة المحددة لكل وظيفة إلى جانب المساعدة على اتخاذ القرار الصائب وامكانية الرقابة السريعة ، أما عيب هذه الطريقة فتكمن في أن الوظيفة في الحكومة تؤثر في باقي الوظائف وتتأثر بها ، ومن ثم تأثير في جميع إدارات الدولة **(الحاج، 2009: 126).**

ب- **التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة** : تجري هذه التقسيمات استنادا إلى التقسيم الإداري وفقا لمهام مختلف الدوائر الحكومية، بشرط أنً توزع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة ، وهذا التقسيم يأخذ بنظر الاعتبار المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل النفقات اللازمة لسير الادارة ومختلف المصالح العامة مثل الرواتب والأجور ، ونفقات الانشاء وهي نفقات منتجة تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ونفقات التوزيع (إعادة توزيع الثروة) وتختلف نفقات التوزيع بحسب مجالات استخدامها وطبيعة أهدافها ومنها الاعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لبعض منتجي السلع الضرورية للحد من ارتفاع أسعارها ، والاعانات الاجتماعية والتي تستهدف تحسين أحوال المعيشة لبعض فئات المجتمع كإعانات الشيخوخة والضمان الاجتماعي وغيرها**(طاقة والعزاوي، 57:2007).**

ت- **التقسيمات الادارية للنفقات العامة**: ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي، إذ يجري توزيع النفقات العامة وفقا للوحدات الإدارية التي أعطيت حق التصرف في الأموال مثل الوزارات، وهي نفقات تواجه الحاجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخلياً وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم **(ناشد، 2003: 37-38).**

ثالثا/ مفهوم الفقر:

خلال النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم الفقر والفقراء في ادبيات الأمم المتحدة واصبحت مشكلة الفقر عالمية، وتم تصنيف الدول بالدول الغنية والفقيرة بل ووضع مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى الدول، والفقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات ابعاد وامتدادات اجتماعية متعددة وهي ظاهرة لا يخلو منها اي مجتمع مع التفاوت في حجمها، إلا انها تنتشر في الدول النامية اكثر من ما هو موجود و منتشر في الدول المتقدمة و ذلك بسبب سوء التخطيط والفساد الإداري .... الخ .(أبو الفضل، 2003: 12).

يختلف مفهوم الفقر بين الثقافات والدول إلا ان الفقر مرتبط بإشباع الحاجات الأساسية المادية وغير المادية، لذا فهو حالة من الحرمان المادي وحرمان في الحصول على الخدمات التعليمية والصحية والسكن، وهناك من ينظر للفقر على انه التهميش والأقصاء وانتهاك حقوق الإنسان منها الحق في العمل والعيش الكريم والضمان الاجتماعي وحقوق اقتصادية واجتماعية. ويمثل الفقر من الظواهر المعقدة التي تواجه المجتمعات باعتباره عامل هدم للبنية الاجتماعية وللعلاقات الاجتماعية بنفس الوقت، ويمثل الفقر في الدول النامية اعقد المظاهر التي تواجه المجتمع بفعل تداعياتها الاقتصادية والسياسية اضافة للتحديات الأمنية في ظل تراجع الأنشطة السياسية (مصطفى، 2011: 400).

يمكن تعريف الفقر على أنه تدني مستويات المعيشة حيث يتدنى الدخل ليكفي بالكاد إشباع الحاجات الأساسية (نصري، 2000: 18). فهو "حالة من الحرمان المادي، التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض الاستهلاك كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي الوضع السكني والحرمان من تلك السلع الضرورية والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو ضمان لمواجهة الحالات الصحية كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (قموح، 2016: 497). الفقر هو "التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معين للوصول إلا مستوى رفاه مرجعي حيث يعرف مستوى الرفاه بدالة المنفعة في النظرية المستهلك" (الدلفي والخشي ماوي، 2021: 2).

وحدد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. والفقر ليس من مشاكله عدم المساواة، ولابد من التأكيد على التفرقة بينهما .ففي حين أن مفهوم الفقر ينصرف إلى المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، فإن مفهوم عدم المساواة ينصرف إلى المستوى النسبي للمعيشة خلال المجتمع بأسره. علما بأن تخفيض الفقر في

دولة ما وفي لحظة ما يتحدد بمعدل نمو دخل السكان في المتوسط، وبالتغير في توزيع الدخل، فالنمو الضعيف وضعف آليات التوزيع العادل للدخل يؤديا إلى زيادة مستوى الفقر (الحسيني، 2010: 39)

لذلك يمكن القول من التعريفات السابقة للفقر بأن الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم، حيث يرونه نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم، وضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة وتسديد اجور الماء والكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية.

رابعا/ العوامل المؤثرة في الفقر:

- **الأسباب الاقتصادية** :

تعد الأسباب الاقتصادية من أبرز الأسباب التي توضح لنا سبب تفاقم هذه الظاهرة في العالم وخاصة دول العالم المتخلف .

أ ـ التوزيع غير العادل للثروة و الدخل :

مشكلة الفقر تكمن في وجود التفاوت الشديد في الثروة والدخول بين الأفراد إذا تم قياس ذلك على مستوى المجتمع المحلي، أو بين الدول على مستوى المجتمع العالمي، فمعنى ذلك أن المشكلة الاقتصادية التي تمثل مشكلة الفقر تعتبر عنصرا أساسيا فيها ليست كما تصورها الرأي الاقتصادي التقليدي السائد بأنها مشكلة تعدد الحاجات وندرة الموارد، وإنما هي مشكلة سوء توزيع الثروة والدخول إن اتساع فجوة توزيع الدخل يعتبر من بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها غالبية دول العالم، يتأثر التفاوت في توزيع الدخل بسببين غير مباشرين:

السبب الأول / هو عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان والذي يزيد من حدته صعوبة حصول الفقراء على الائتمان، الذي يؤدي إلى الحد من قدرات الفقراء في اكتساب الرزق، ونظرا لعدم وجود أدوات ضمان لديهم يقدمونها إلى البنوك للحصول على قروض فإنهم يصبحون عاجزين عن الاقتراض لشراء أصول مادية إنتاجية مثل(آلآت الخياطة)، أو الحصول على رأس مال صغير للبدء في عمل تجاري يكسبهم دخلا.

السبب الثاني / هو عدم كفاية التحويلات الصافية للفقراء ومن بين الآثر الاقتصادية للتفاوت في توزيع الدخل و ظهور الفوارق الطبقية في المجتمع وإثراء فئة منه على حساب باقي الفئات مما يعين تقوقعها في دائرة التخلف والحرمان (أحمد، 2010: 284-283).

والذي يؤدي إلى ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي، والتفاوت في توزيع الدخل والثروة مصدر للبحث منذ العصور القديمة، فنجد الكتب السماوية تحدثت عن الفوارق في توزيع الثروة بين الناس وتحدثت عن السبل لإعادة توزيعها توزيعا أمثل دون أن تمس الثروة في أيدي الأغنياء بسوء، إنما يتشاركون مع الفقراء جزءا منها حتى تكون المجتمعات أكثر عدالة. وينظر المفكرين حاليا إلى أن توزيع الدخل يتم بصورة آلية، بل هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي والتطور الاجتماعي، وكذلك التحولات في عملية الإنتاج (الفارس، 2001: 93).

ونجد أن التفاوت في توزيع الدخل يعد من أهم المؤشرات في قياس الثروة والدخل، وقد حاول المفكرون الاقتصاديون إثبات عدم المساواة في توزيع الدخل كمؤشر وهو ضروري لإعادة تراكم الثروة والدخل، لأن تركز الثروة في يد بعض الأفراد يزيد من ارتفاع الميل الحدي للادخار والاستثمار لدى هذه الشرائح ، الأمر الذي يساهم في دفع الاستثمار وتراكم الرأسمالي في المجتمع (فايز، 2005: 211).

ونجد دراسات أخرى ترى بضرورة التوزيع الأمثل، لأن الخروج عن التوازن يؤدي إلى زيادة الفجوة بين أصحاب الثروة والفقراء مما يؤدي إلى ظهور مشاكل كثيرة كالبطالة، والجوع، وغيرها من المشاكل؛ وإعادة التوازن أو تضييق الفجوة يتطلب من الدولة سياسات اقتصادية واجتماعية في غاية الكفاءة والرشد، وفي حال أن النظام الاقتصادي لا يعتمد قواعد تنحوا باتجاه قدر مناسب من العدالة التوزيعية لعوائد الموارد الاقتصادية، فإن هذا يعني أن الأنماط الأخرى من السياسات الاقتصادية تسعى نحو تمركز رأس المال بيد فئة محدودة والتي سيترتب عنها اتساع قاعدة

الفقر والحرمان (النجفي وعبد المجيد، 2008: 96) . إن الانخفاض العالمي في مستويات المعيشة ليس نتيجة ندرة الموارد الإنتاجية كما كانت عليه الحال سابقا ففي الواقع حصلت عولمة الفقر خلال فترة تقدم تقني وعلمي سريعين (الرماني، 2003: 14).

ب - البطالة أو نقص التشغيل :

تركز المعالجات التقليدية لنقص استغلال القوى العاملة عادة على نقص التشغيل السافر، حيث يعمل المشتغل وقتا أقل من معيار معني، وتهمل أخطر مشاكل التشغيل في الدول النامية والمتمثلة في نقص التشغيل المستتر وهو الحالات التي يعمل فيها الفرد بإنتاجية منخفضة، أو أنه لا يستخدم قدراته على أكمل وجه، أو أنه لا يكسب ما يكفي لتلبية احتياجاته الأساسية. يتمخض عن الحالة الأولى إنتاجية منخفضة في مجمل الاقتصاد، بينما تنجم الثانية عن نقص الروابط بني نظامي التعليم والتشغيل وتعكس هدرا في الموارد، أما الثالثة فتعرف أحد أوجه الفقر. يؤدي ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع إلى زيادة معدلات الفقر، وتعرب معدلات البطالة المرتفعة عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهمت سياسات الخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي في اتساع حدة هذه المشكلة من خلال انخفاض الطلب الكلي على عنصر العمل، وعجز القطاع الخاص عن امتصاص نسبة من الطلب المتزايد من فرص العمل (بلول، 2009: 556).

وترتبط ظاهرة البطالة بارتفاع معدل النمو السكاني في بعض البلدان، ومن ثم انخفاض إنتاجية العمل وتراجع في معدلات الأجور باتجاه "أجر الكفاف"، خاصة عندما يكون لمعدل النمو السكاني آثار سلبية في الاستثمار الاقتصادي. وارتفاع معدلات البطالة ينتج أيضا بسبب عدم قدرة القطاع الإنتاجي على استيعاب حجم العمالة والطلب الإضافي عليها سنويا خاصة عند انتهاج سياسات تشغيل عشوائية لا تتماشى ومتطلبات التنمية في البلد، كذلك عدم توفر الهياكل الإنتاجية الأساسية وضعف منافذ السوق يجعل الفقراء عاطلين وان استثمروا في مشاريع صغيرة (كالحرف)، فهي لا ترتفع مداخلهم ويظلوا تحت خط الفقر، أو انتشار العمل في القطاع غير المنظم والموسمي وبظروف غير لائقة (نصر، 2011: 9).

ت - سوء استغلال الموارد:

إن التقصير في استغلال الثروات المتاحة وعدم الاستفادة منها بالشكل الكافي لرفع الإنتاجية وتغطية الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية، سيؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي أكثر من الإنتاج المحلي، وبالتالي تحرم فئة كبيرة من حقوقها من الموارد غير المستغلة والموارد المستغلة بطريقة غير فعالة (المبذرة). إذا تم اعتبربأن الموارد تمتاز بالندرة النسبية نظرا لتفاوت توزيعها في الكرة الأرضية، وهو لا يعني عدم وفرة الموارد في اقتصاديات بلدان العالم بل هو ناتج عن سوء إدارة الإنسان للموارد الطبيعية المتوفرة لديه، والندرة ليست خاصية في الطبيعة بل تنشأ بسبب تقاعس الإنسان عن قيامه بدوره الاقتصادي، لأن بعض الموارد ظاهرة وبعضها الآخر يحتاج إلى العلم والبحث و التنقيب، وكثير من شعوب الدول النامية لا تبحث عن الموارد الاقتصادية الكامنة لديها لكي تحولها إلى مصادر اقتصادية يمكن الاستفادة منها بشكل فعال.

إن الإنسان هو المحرك الرئيس لعمليات تحويل الموارد الطبيعية، وبالتالي لابد من الاعتناء بالصحة البدنية والعقلية والتعليمة للأفراد حتى يؤدوا واجباتهم نحو أنفسهم وأوطانهم، لكن الواقع أثبت أن الأفراد في المجتمعات الفقيرة يعانون من الاستعباد والتهميش الاجتماعيين من حيث ممارسة السلطة والعمليات السياسية، وكثيرا ما يتجاهل حقهم في المشاركة الفعلية في الشؤون العامة.

ث - التضخم:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للنقود و انخفاض في قيمة النقود ، وسيكون أبرز أثر سلبي للتضخم وهو ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع فعندما ترتفع أسعار السلع والمنتجات تنخفض القدرة الشرائية وخصوصا للطبقة الفقيرة ومن هنا تنشأ مشكلة الفقر. يترتب على المعدلات المرتفعة للتضخم تآكلا في الدخل الحقيقي، الأمر

الذي يؤدي إلى ازدياد الفقر، وعادة ما يكون وقع التضخم مبكرا في حالة الفقراء الذين تكون دخولهم اسمية وغير مصممة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار، والذين يفتقدون أدوات احترازية ضد التضخم لعدم حيازتهم لأصول حقيقية أو أصول قابلة للتكيف مع ارتفاع الأسعار، والذين عادة ما يحتفظون بأصولهم الاسمية في شكل نقود سائلة؛ وعليه يتوقع أن تؤدي السياسات التجميعية التي يترتب عليها ارتفاع في معدلات التضخم إلى ازدياد الفقر (علي، 1994: 7-6).

إن فائض المعروض النقدي هو من الأسباب الرئيسة للتضخم وبالتالي يؤدي الى الفقر فتميل الحكومات إلى ضخ الأموال في السوق في محاولة لتلبية نفقاتها المتزايدة، واذا لم تواكب الطاقة الإنتاجية الزيادة في المعروض النقدي في السوق هذا سيؤدي إلى وفرة المعروض النقدي بالنسبة للبضائع المتوافرة، وعندها تتسع الفجوة بين العرض والطلب فيضطر المستهلكون إلى تغيير عاداتهم الشرائية وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، كما يضطر المصنعون إلى خفض إنتاجهم وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أكثر. ويميل الأفراد عند الارتفاع المفرط في الأسعار إلى الشراء على مستويات الأسعار الحالية في السوق لاعتقادهم أن الشراء الآن هو أفضل من الشراء لاحقا وبعضهم الأخر يسارع إلى شراء العملات الاجنبية و اكتنازها الأكثر أماناً وشراء الأصول الآمنة أيضا مثل المعادن الثمينة والتحف والذهب. وللتضخم أثار سلبية أخرى مثل انخفاض الادخار والاستثمار وذلك لأن التضخم يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وأيضا تراجع خيارات الشراء لأن الشركات المصنعة لا تملك أي حافز للإنفاق على المعدات والتكنولوجيا الجديدة، وأخيرا انخفاض في قيمة العملة وذلك نتيجة الانخفاض في الميزان التجاري وارتفاع تكلفة الواردات.

وتعد حركة معدل التضخم مؤثرة في حركة مؤشر الفقر في أي مجتمع، لان الارتفاع معدلات التضخم والذي يعني إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب حقوق التملك على حساب الرواتب والأجور والمعاشات، الذين يصنفون على أنهم أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة، حيث أن دخول هذه الفئات تتحرك بشكل تالي لحركة الأسعار وبمعدلات أقل من معدلات ارتفاع الأسعار في المادة، وبالتالي فإن ارتفاع معدل التضخم يمكن أن يدفع بأعداد ممن يقفون على حافة الفقر إلى هاويته (النجار، 2005: 163)

ج - تذبذب النمو الاقتصادي:

يرى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تنشيط ودعم النمو الاقتصادي شرط ضروري وغير كافي للقضاء على الفقر و تحقيق أي دولة لدورة طويلة ومتواصلة من النمو القوي الذي يتجاوز 6 % يشكل شرطا موضوعيا مؤاتيا لمكافحة الفقر (النجار، 2005: 159). وتذبذب النمو في البلدان الفقيرة ناتج عن أسباب عديدة أهمها الفساد الاقتصادي و المالي و الاداري والبيروقراطية ، فالفساد أكثر من كونه الحصول على دخل غير مشروع، بل يرتبط بالحصول على الخدمات العامة (العزاري والدعمي، 2010: 32). ويكون هذا على حساب الخدمات العامة الحيوية المقدمة للفقراء كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وغيره، مما يؤدي إلى ضعف البنية التحتية للنمو وكذلك نجد برامج التكييف الهيكلي التي طبقت في عدد من الدول قد تركت آثارا على المستويات الفقيرة من السكان وباتت تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وتدهور في الخدمات الاجتماعية.

ح - النمو السكاني :

يشكل تزايد السكان ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة الفقر، أي أن الزيادة في أعداد الفقراء غير مصحوبة بالزيادة في المداخيل، ونجد كذلك التغير في التوزيع السكاني الناتج عن النزوح الريفي أدى إلى توافد أعداد هائلة نحو المدينة مما سبب البطالة، وبالتالي يزداد معدل الإعالة لكون عدد العاملين في الأسرة سينقص و عدد المعالين في زيادة، وعليه نستنتج أن النمو الديموغرافي وعدد أفراد الأسرة سيكون سبب عند ارتفاع الإعالة ويؤدي الاختلال في التوزيع السكاني بين الريف والمدن إلى انحصار النمو والتطور في المناطق الحضارية على حساب المناطق

الريفية التي تصبح عرضة للفقر والحرمان، ويشكل أيضا هذا الخلل ضغطا على الموارد والبيئة بحيث يؤدي ذلك إلى التدهور البيئي الذي يعتبر من الأسباب المهمة في انتشار ظاهرة الفقر(برقوق، 2011: 9).

خ - انخفاض حجم الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع (الرعاية الصحية والتعليم والتكوين) :

يعد كل من التعليم والظروف الصحية المؤاتية من بين العوامل الرئيسة التي تؤهل الفرد لممارسة نشاط يضمن له دخل يوفر له متطلبات الحياة الكريمة، حيث نجد أن غالبية من يقع في دائرة الفقر له مستوى دراسي متدني أو أنه يندرج ضمن فئة الأميين، كذلك الحال بالنسبة للتكوين الذي يسمح للفرد بكسب مهارات أو تطويره والتي تمكنه من الرفع من دخله وتحسين مستوى معيشته في حين تتسبب الأمراض وعدم توفير مراكز وآليات تقديم الرعاية الصحية اللائقة إلى تدهور الأوضاع الصحية، والمعيشية للفقراء نتيجة عجزهم عن دفع مستلزمات العلاج (قورين، 2014: 18).

المبحث الثاني: تحليل وقياس واقع وأثر النفقات العامة في الفقر في العراق للمدة (2004-2021)

لبيان واقع لآثار النفقات العامة في الفقر في العراق فقد اختص هذا المبحث بقياس وتحليل هذا الموضوع من خلال الاستعانة بالبيانات (البيانات الثانوية - Secondary Data) التي تم جمعها عن البنك الدولي والبنك المركزي العراقي و لغرض الوصول للأهداف المرجوة تم تحليل البيانات .

أولاً / تحليل تطور النفقات العامة والمعدلات الفقر في العراق خلال المدة (2004-2021)

إن العراق كدولة ريعية تعتمد بشكل اساس على الايرادات المتأتية من الايرادات النفطية ، و تغطي الايرادات النفطية اكثر من (90 %) من مجمل الانفاق العام في العراق ، و نتيجة لأحادية الجانب للأقتصاد العراقي و دور الأيرادات النفطية في العراق فان النفقات العامة العراقية كدولة ريعية مرتفعة و للحكومة دور كبير لى المسار التطور الأقتصادي و الأجتماعي .

لبيان و توضيح دور النفقات العامة تاتي جدول -1.

جدول (1) حجم الانفاق العام ومعدلات الفقرو معدلات البطالة وعددالسكان للمدة (2004 – 2021)

السنة	النفقات العامة مليون دينار عراقى	عدد السكان	نسبة الفقر %	معدلات البطالة %
2004	32117491	27139585	22	26.8
2005	26375180	27962908	22	17.9
2006	33487880	28810441	22	17.5
2007	33545140	29682081	22	11.7
2008	59403380	30577798	22	15.3
2009	52567000	31496406	22	15.2
2010	64352000	32437949	21	13.4
2011	69640000	33402567	20	14.6
2012	90374000	34392179	20	11.9
2013	106873000	35438000	19	13.1
2014	83556230	36004000	19	10.6
2015	70397520	36933714	22	10.7
2016	67067440	36169123	19	10.8
2017	75490120	37139519	18	13.2
2018	80873190	38124182	20	12.9
2019	111723523	39127889	21	12.8
2020	76082443	40150174	24	13.7
2021	102849659	41190658	32	16.5
المتوسط	**68709733.11**	**34232176.28**	**22**	**14.36667**

المصدر :الجدول من اعداد الباحثينِ استنادا الى :
-جمهورية العراق ،وزارة المالية ،الحسابات الختامية لجمهورية العراق.
- جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي ،التقارير الاقتصادية السنوية
- البنك الدولي.

يتضح من الجدول اعلاه ان حجم النفقات العامة قد تذبذب خلال الفترة (2004 – 2021) بشكل مستمر الا ان هذا الارتفاع قد انخفض في سنة2020 حيث بلغت (76082443 مليون دينار) وذلك تحت تاثير انتشار الوباء كوفيد 19 (كورونا) اما هذا الحجم قد ارتفع مرة اخرى في العام التالي حيث بلغ (102849659 دينار عراقي) ان نسبة الارتفاع قد بلغت (35%) رغم هذا الارتفاع الا ان الحجم لم تصل الى حجم عام 2019 .

اما بالنسبة لعدد السكان قدارتفع ايضا بحيث كان عدد السكان عام 2004 كان (27139585 نسمة) اما عدد السكان في عام (2021) كان (41190658 نسمة) اما عدد السكان العراق كان اكثر من (46 مليون نسمة) حسب تعداد العام للسكان في عام 2024 .اما نسبة الفقر في العراق خلال نفس الفترة يمكن القول بانها ثابت نسبيا رغم وجود التذبذبات قليلة ، رغم ذلك ان نسبة الفقر في عام 2021 قد ارتفع بشكل كبير بحيث بلغت (32%) .وان اقل نسبة الفقر في تلك الفترة قد سجلت في عام (2017) حيث بلغت (18 %) .

إن اعلى معدل للبطالة كان في عام (2004) حيث بلغ (26.8 %) . اما اقل معدل في تلك الفترة كان في عام (2014) حيث كان هذا المعدل قد بلغ (10.6 %) ، يتضح من الجدول ايضا ان معدل البطالة قد عاود الارتفاع في عام (2021) حيث بلغ (16.5%)

ثانيا/ تقدير النماذج لبيان النفقات العامة على الفقر في العراق

هذا الجانب يختص بقياس وتحليل آثار النفقات العامة في الفقر في العراق خلال االمدة (2004-2021)، ومن اجل تثبيت هذه الحقيقة تم الاستعانة ببعض الاختبارات والتقديرات على نحو الاتي:

1- توصيف متغيرات الدراسة:

بالاعتماد على الجانب النظري للدراسة في اختيار متغيرات البحث لبيان أثر النفقات العامة على الفقر. وبالإضافة الى البيانات المتوفرة وطبيعة النموذج القياسي لتحديد متغيرات النموذج، تم توصيف النموذج القياسي كالاتي:

$$PO_{it} = \beta_0 - \beta_1 GE + \beta_2 UEM_{it} + \beta_3 PP_{it} + \beta_4 ISIS + U_{it}$$

حيث يمثل:

PO: نسبة الفقر (المتغير التابع)

بينما كانت المتغيرات المستقلة كالاتي:

GE: النفقات العامة (متغير المستقل الرئيسي).

UEM: معدلات البطالة (متغير المستقل الوسيط).

PP: عدد السكان (متغير المستقل الوسيط).

ISIS: المتغير الوهمي المتمثل بالحرب ضد (داعش) في بعد سنة 2014

B0 : معامل التقاطع / الحد الثابت.

B1 – B4 : المعلمات المقدرة. i :المشاهدات. t:الزمن. U : الخطأ العشوائي.

2- نتائج اختبار الثبات والاستقرارية لسلاسل الزمنية Stationary :

تعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة للكشف عن مدى استقرارية البيانات في النموذج المستخدم. من أجل تأكيد مدى استقرار البيانات المستخدمة اعتمد البحث على اختبار (ADFوPP) عند مستوى (Level)، وتظهر نتائج هذا الاختبار على النحو الاتي.

الجدول (2) نتائج اختبار الثبات والاستقرار (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

المتغيرات المستخدمة	PP			ADF		
	Level			Level		
	Prob	(t) المحتسبة	(t) الجدولية	Prop	(t) المحتسبة	(t) الجدولية
الفقر	0.0082	-2.7947	-2.7080 -1.9628 -1.6061	0.0107	-2.7081	-2.7406 -1.9684 -1.6043
النفقات العامة	0.0001	-4.9782	-2.7080 -1.9628 -1.6061	0.0002	-5.8419	-3.8867 -3.0521 -2.6665
معدلات البطالة	0.0112	-2.6590	-2.7080 -1.9628 -1.6061	0.0098	-2.7180	-2.7080 -1.9628 -1.6061
عدد السكان	0.0108	-3.8488	-3.8867 -3.0521 -2.6665	0.0107	-3.8506	-3.8867 -3.0521 -2.6665

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2021) اعتمادا على برامج E-views 12

يظهر من الجدول (2) ومن خلال اختبار (ADF وPP) أن المتغيرات كافة تكون معنوية عند المستوى (Level) وعند مستوى الدلالة الإحصائية، (1% - 5%) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (Prob.) أقل من القيمة المحددة (0.05) ، أي إن هناك استقراريه في بيانات السلاسل الزمنية. وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء الارتباط و التكامل المشترك (Co- integration) بين المتغيرات في النماذج الخاصة بموضوع البحث.

3- الارتباط والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات (Correlation):

لبيان حجم العلاقة واتجاهها بين متغيرات موضوع البحث نستعين بالجدول (3).

الجدول (3) نتائج الارتباط وحجم العلاقة بين المتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

المتغيرات	الفقر	النفقات العامة	معدلات البطالة	عدد السكان	الحرب ضد داعش
الفقر	1.0	-0.279	0.639	0.045	0.018
مستوى الارتباط		ضعيف	متوسطة	ضعيف جدا	ضعيف جدا
نوع العلاقة		سالبة(عكسية)	موجبة(طردية)	موجبة(طردية)	موجبة(طردية)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2021) اعتمادا على برامج E-views 12

من خلال الجدول (3) يتضح ما يلي:

أ- توجد علاقة عكسية ضعيفة بين الفقر والنفقات العامة.

ب- 2-توجد علاقة طردية متوسطة بين الفقر ومعدلات البطالة.

ت- وجود علاقة طرديا ضعيفة جدا بين الفقر وعدد السكان،

ث- وجود علاقة طردية ضعيفة جدا بين الفقر والحرب ضد (الداعش)

4- اختبار التكامل المشترك بين متغيرات داخل النموذج:Co-integration test

التكامل هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين متغيرات موضوع البحث، حتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لضمان الاستمرار في تقدير النموذج، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (4).

الجدول (4) نتائج اختبار (Johnsen) لبيان التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

Probability	Critical Value %5	Trace Statistic	المتغيرات
0.0000	69.81889	159.5244	**الفقر**
0.0002	47.85613	68.71420	**النفقات العامة**
0.0144	29.79707	34.23680	**معدلات البطالة**
0.0290	15.49471	17.04008	**عدد السكان**
0.0235	3.841466	5.127242	**الحرب ضد داعش**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2021) اعتمادا على برامج E-views 12

من خلال جدول اعلاه نجد ان كافة من المتغيرات الداخلة في النموذج ذي العلاقة التكاملية المشتركة بعضها مع بعض في مستوى المعنوية (5%) ، وبهذا نقبل فرضية بديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

5- تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation)

تقدير النموذج باستخدام ARDL))

إن نتائج الجدول اعلاه تبدو أنها اساس قوي ومنطقي لتقدير النموذج لبيان حجم وتأثير النفقات العامة على الفقر. حيث خلال عدة محاولات اكتشف البحث النماذج الملائمة وفقا لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية والتحول الذي يعتبر من أكثر الدوال ملائمة للبيانات المتوفرة، وتعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة واشارة)، والمعلمات المقدرة الواردة في الجدول (5):

ومن أجل معرفة تأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لالنفقات العامة في الفقر نستعين ببعض الاختبارات منها (Bounds Test)، وملخص نتائج التحليل في الجدول الآتية.

الجدول (5) نتائج المعلمات المقدرة في الأجل القصير والأجل الطويل في العراق

(Bounds Test)				
F-Bounds Test	Value	Significant level	I(0) Lower	I(1) Upper
	10.60508 أكبر بكثير من قيمة (Upper)	10%	3.03	4.06
		5%	3.47	4.57
		2.5%	3.89	5.07
		1%	4.4	5.72
تقديرات طويلة الأجل		**تقديرات قصيرة الأجل**		**العراق**
Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	**Coefficient المعلمات المقدرة**	**Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة**	**Coefficient المعلمات المقدرة**	**Variables المتغيرات**
0.0000	**-0.131**	**0.0000**	**-0.342**	**النفقات العامة**
0.0002	**0.141**	**0.0001**	**1.287**	**معدلات البطالة**
0.0000	**4.758**	**0.0000**	**2.321**	**عدد السكان**
0.0001	**0.012**	**0.0002**	**0.056**	**الحرب ضد داعش**
		0.0000	**-4.486**	**CointEq(-1)**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2021) اعتمادا على برامج E-views 12

يتضح من الجدول(5) ما يأتي:

1- اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد (النفقات العامة) بمقدار (1%) أدّى ذلك إلى انخفاض الفقر في الأمد القصير بمقدار (0.342- %) أي بمعنى وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة والفقر في الأمد القصير قد تتوافق مع النظرية الاقتصادية. إن هذا التأثير السلبي في الأمد الطويل يؤدي إلى انخفاض الفقر إلى (0.131-%). على المدى الطويل، تستخدم الدولة سياسة الانفاق العام بوصفها احد ادوات السياسة المالية من اجل تأدية وظائف معينة ولبلوغ اهداف وغايات اقتصادية واجتماعية محددة ويعد تخفيض او الحد من معدلات الفقر من ابرزها، وتحقيقا لهذا الهدف فأن احدى خيارات التخفيض من الفقر في العراق هو زيادة الانفاق الحكومي على القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم والسكن و غيرها من الخدمات العامة التي تسهم في تخفيض الفقر غير المادي الذي يأخذ ابعاد الحرمان الذي يعاني منه السكان، وان استمرارية زيادة الانفاق على هذه القطاعات سيؤثر بدوره على الرفاه العام ، ولقد تزايدت اهمية النفقات العامة لتوسع دور الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتنوع وظائفها المختلفة وتحولها من دولة محايدة الى متدخلة ومن ثم منتجة و كان نتيجة هذا التوسع في الوظائف والادوار هو تزايد اهمية ونوعية النفقات العامة.

2-اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما يزداد معدلات البطالة بمقدار (1%) أدّى ذلك إلى ارتفاع الفقر في الأمد القصير بمقدار (1.287%). لكن هذا التأثير في الأمد الطويل، والتأثير الإيجابي لمعدلات البطالة في الفقر وصل إلى (1.578%). المعلوم ان هنالك علاقة طردية واضحة ومؤكدة بين زيادة البطالة وزيادة مستويات الفقر، فالبطالة تؤدي الى الفقر، بسبب فقدان الانسان الي عمله او لم يستطيع الحصول على عمل، اي فقدان دخله الذي يعتمد عليه في معيشته وسد حاجاته الأساسية نتيجة للسياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة. لسياسات الخاطئة للحكومات العميلة المتعاقبة على السلطة ما بعد (2003) ساهمت في ارتفاع نسبة البطالة وزيادة نسبة الفقر كما ان الطبقة السياسية، لا تعتمد على سياسة واضحة للتشغيل وليس لديها اي تصور عن ذلك، وانما تعاملت مع فرص التشغيل والتوظيف كمكاسب حزبية ضيقة لتوسيع قاعدتها الجماهيرية من اجل استغلالها للانتخابات، وان الشباب العاطلين عن العمل يدفعون ثمن متاجرة وفساد القوى السياسية بالموارد العامة للعراق. لان البطالة بأنواعها تؤدي دورا أساسيا في انخفاض الدخل أو انعدامه، ثم إلى زيادة حدة الفقر.

3-اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد عدد السكان بمقدار (1%) أدّى ذلك إلى ازدياد الفقر في الأمد القصير بمقدار (2.321%) أي بمعنى وجود علاقة طردية بين عدد السكان والفقر في الأمد القصير قد تتوافق مع النظرية الاقتصادية. إن هذا التأثير الإيجابي في الأمد الطويل يؤدي إلى ازدياد الفقر إلى (4.758 %). على المدى الطويل. يعد النمو السكاني محددا أساسيا للفقر وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة. فزيادة النمو السكاني تؤدي إلى زيادة نمو الفقر، ومن أجل التوسع والإصلاح الاقتصادي ظل النمو الاقتصادي متباطئا تجاه النمو السكاني، مما يساعد في زيادة عوامل الفقر، وبالتالي تفوق معدلات النمو السكاني التي تعيق النمو الاقتصادي للسير وفقا للسياسات الموضوعة لتحسين مستوى معيشة السكان ودعم برامج للحد من الفقر والبطالة

4- فيما يخص نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فإنها تمثل مقدار التغيير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنويا وقد بلغ ((CointEq(-1)= -4.486) وبدلالة إحصائية (0.0000 Proob) ما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا، وتحقق الإشارة السالبة يدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (8), No. (2): 66-86
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2026.8.2.4

6- الاختبارات التشخيصية للمصداقية نماذج ((Diagnostic tests

الخطوة الاخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي تحذفوهي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي تكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناع القرار، وكذلك يمكن ان تستخدم النماذج المقدرة لأغراض التنبؤ، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية بما في ذلك

الجدول (6) نتائج الاختبارات التصديقية للنماذج المقدرة في العراق

الاختبارات الإحصائية	القيمة	الاختبارات القياسية	القيمة
R^2	**0.98**	**Ramsey RESET Test (مشكلة التشخيص)**	**0.129**
Adj R^2	**0.91**	**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (مشكلة الارتباط الذاتي)**	**0.274**
F- statistic	**(0.023) 15**	**Variance Inflation Factors Test (مشكلة التعدد الخطي)**	**(1.87 - 2.18) وأقل من 10**
S.E of regression	**0.034**	**Heteroscedasticity Test (مشكلة عدم تجانس التباين)**	**0.934**
AIC Akaike info criterion	**-3.919**	**Normality Test (مشكلة عدم التوزيع الطبيعي)**	**0.401**
SSR Sum squared resid	**0.003**		

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2021) اعتمادا على برامج E-views 12

يتبين من الجدول (6) ان:

1- معامل التحديد للنموذج يبلغ (R2=0.98)، وهذا يعني أن كل المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية ومعنوية بالمتغيرات التابعة ، ويفسر أن حوالي (98%) من التغييرات الحاصلة في المتغيرات التابعة يحصل في النموذج .

2- الاختلاف بين معامل التحديد(R2) ومعامل التحديد المعدل (R2Adjusted) قليل جدا، وهذا يعني أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج المقدرة ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج وحسن التقدير.

3- قيمة (F) للنموذج (15) وبدلالة إحصائية (0.023) وهي أقل من قيمة Value-P(0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النماذج وهذا دليل على جودة النماذج المقدرة ومصداقيتها من الناحية الاحصائية. ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة (Standard Error) قليلة (أقل من 5%)، وهذا دليل على صحة النموذج المقدرة ومصداقيتها من الناحية الإحصائية.

4- (AIC)عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، ويعّد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (6) يتبين أن القيم المفقودة في النموذج المقدرة قليلة ومقبولة عموماً، وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المعتمدة.

5- إن (SSR) مقياس التناقض بين البيانات ونماذج التقدير يشير إلى ملاءمة النموذج للبيانات. ويستخدم كمعيار أمثل في اختيار المعلمة واختيار النموذج. وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (6) يتبين أن القيم في النموذج المقدرة مقبولة عموماً، وهذا دليل على ملاءمة النموذج للبيانات.

6-من خلال الجدول (6) ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص وعدم التوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (8), No. (2): 66-86
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2026.8.2.4

7- استقرار النماذج المقدرة Stability Test/CUSUM and CUSUM of (Squares tests):

فضلاً عن ذلك وللتأكد من استقرار التغييرات الهيكلية في النماذج المعتمدة في هذا البحث ينبغي استخدام اختبارات المجموع التراكمي للباقيات المعودة (CUSUM) و(CUCUM of Squares)، ويمكن تصوير ذلك من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة بالآتي:

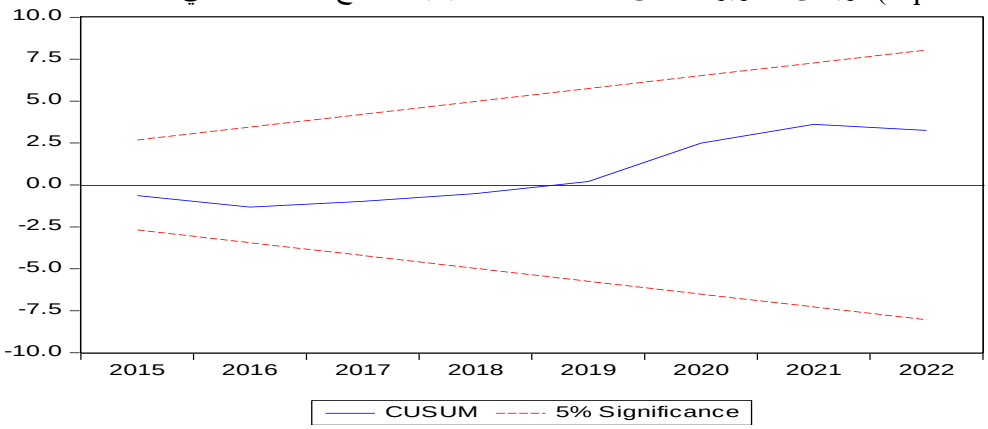

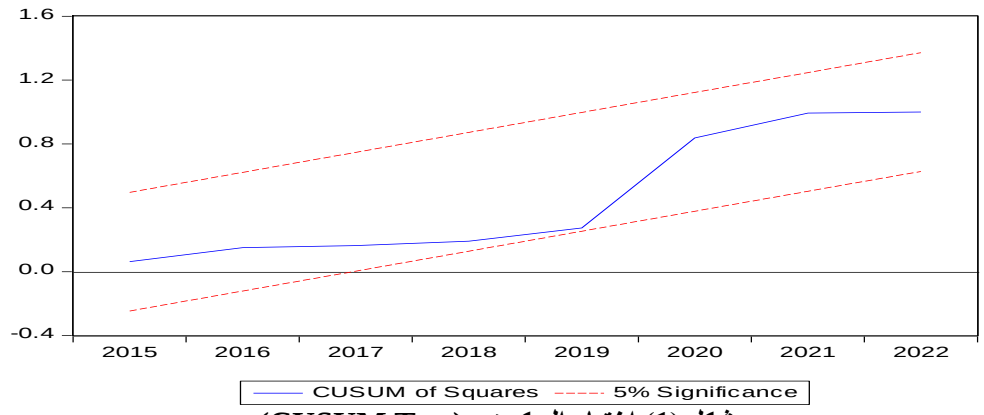

شكل (1) اختبار السكون (CUSUM Test)

من خلال الأشكال السابقة، ومن خلال اختبارات ((CUSUM Test و(CUCUM of Squares) يظهر أن المعلمات في النماذج المقدرة والمعتمدة مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات (اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقراريه المعلمات عند مستوى معنوية (5%) 0

الاستنتاجات:

1- يمكن القول أن السياسة المالية في العراق نجحت بأحد الأهداف المقررة لأي سياسة مالية وهو (إعادة توزيع الدخل. لكن زيادة الانفاق العام يعود الى الوفورات المالية نتيجة أرتفاع اسعار النفط التي أدت بدورها الى زيادة معدلات نمو الناتج (في قطاع النفطي).

2- ان ازدياد النفقات العامة خلال الفترة المذكورة وفي الأمدين القصيروالطويل متوافقة مع الفرضية الأولى للبحث و موافقة مع النظرية الاقتصادية ايضا بحيث اذا ازدادت النفقات العامة بمقدار (1%) أدّى ذلك إلى انخفاض الفقر في الأمد القصير بمقدار (0.342- %). إن هذا

التأثير مستمر في الأمد الطويل يؤدي إلى انخفاض الفقر إلى (0.131-%) أي بمعنى وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة والفقر في الأجلين القصيرولاطويل.

3- ان ازدياد معدلات البطالة بمقدار (1%) أدّى ذلك إلى ارتفاع الفقر في الأمد القصير بمقدار (1.287%). لكن هذا التأثير في الأمد الطويل مستمر لتأثير معدلات البطالة في الفقر وصل إلى (1.578%). المعلوم ان هنالك علاقة طردية واضحة ومؤكدة بين زيادة البطالة وزيادة مستويات الفقر في الأمدين القصير والطويل.

4- ان تاثير النمو السكاني على معدلات الفقر رغم انها علاقة طردية اي ان تغيرات في نمو السكان تؤثر على معدلات الفقر بنفس الاتجاه و لكن اثر هذه التغييرات قويا جدا باجلي القصير و الطويل ، بحيث ان التغيير بنسبة (1%) من نمو السكان تؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر بنسبة (2.321%)في الأجل القصير و بنسبة (4.758 %) في اجل الطويل .

المقترحات:

1- دعم الانفاق الحكومي في مجال التنمية الاجتماعية (كالقطاع الصحي والتعليم والسكان والخدمات العامة) مما يسهم في حل الكثير من المشاكل وابرزها مشكلة الفقر.

2- يتطلب الاهتمام في سوق العمل وخلق الموازنة بين مخرجات التعليم بعد أعدادهم وتدريبهم وحصولهم على المؤهلات مع الطلب على العمل في السوق العراقي.

3- إنعاش الاستثمار ووضع سياسات مالية ونقدية كفيله بدعم الاقتصاد العراقي وامتصاص البطالة وزيادة حجم التشغيل للقوى العاملة العراقية بغية حصولهم على دخول حقيقية تحميهم من مشكلة الفقر.

4- تبني الدولة العراقية إصدار تشريعات قانونية تحمي السكان من الفقر وتطوير البرامج الموجودة مما ينعكس على تخفيف حدة الفقر.

المصادر:

1- أبو الفضل، جمال الدين (2003)، لسان العرب، دار صادر للنشر والتوزيع، عمان،
2- احمد، صقر صقر(1983) ، النظرية الاقتصادية الكلية، ط2 ، وكالة المطبوعات ، الكويت
3- أحمد، يونس على (2010)، تحليل وقياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك 2009 ،مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد:33
4- بلول، صابر(2009) ،"السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر"، ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 ،العدد الأولى.
5- بومدين، نوار (2010): النفقات العامة على التعليم" دراسة حالة قطاع التربية الوطنية للجزائر (1980-2008) رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان، الجزائر.
6- الجنابي، طاهر (1991)؛ دراسات في المالية العامة، ط١، مطبعة التعليم العالي ، بغداد، العراق.
7- الحاج، طارق (2009)، " المالية العامة " ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.
8- الحسيني، احمد خليل (2010)، الفقر والدولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل.
9- الدلفي، علي هادي حميد والخشي ماوي، جاسم هادي فرج (2021)، تحليل مشكلة الفقر وسوق العمل العراق نموذجاً للمدة (2003-2014)، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد 6، العدد 2.
10- الرماني، زيد بن محمد (2003)، اقتصاد الفقر بؤس وأزمات، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، مملكة العربية السعودية.

11- سليمان ،علي خليل واللوزي، أحمد (2000)، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان.
12- طاقة، محمد والعزاوي ،هدى (2007)، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
13- عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن (1996)، " اقتصاديات المالية العامة "، ط٢، المطبعة الكمالية، القاهرة، مصر.
14- العبيدي، سعيد علي محمد (2011)؛ " اقتصاديات المالية العامة " ط١ ، دار دجلة، العراق.
15- العذارى، عدنان داوود محمد و الدعمي، هدى زوير مخلف(2010) ، " قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع،
16- عصفور، محمد شاكر(2012)، أصول الموازنة العامة، ط4 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان.
17- علي، عبد القادر علي (1994)، برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، ط1، مركز البحوث العربية، القاهرة، مصر.
18- العمري، هشام محمد صفوت (1988)، "اقتصاديات المالية العامة " ، ط٢ ،مطبعة التعليم العالي، بغداد – العراق
19- الفارس، عبد الرزاق (2001)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري
20- فايز، محمد (2005)، "الآثار الاقتصادية للفقر"، الفقر في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسات والإستراتيجية، القاهرة.
21- قموح، مروة منصور نصر(2016)، الفقر في العالم مع التركيز على مصر دراسة تطبيقية، مجلة بحوث الشرق الأوسط(MERCJ) ، المجلد 4، العدد 40.
22- قورين، حاج قويدر (2014)، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد12
23- مصطفى، طلعت (2011)، تمكين الفقراء استراتيجيات بديلة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
24- ممدوح، عبد المنعم الشحات(2000) ، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري، دراسة قياسية، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
25- ناشد، سوزي عدلي (2008)، " المالية العامة " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان.
26- النجار، محمد سيد (2005)، مؤشرات الأداء وعلاقتها بالفقر، الفقر في الوطن العربي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، مصر.
27- النجفي، سالم توفيق و عبد المجيد، احمد فتحي(2008) ، السياسات الاقتصادية الكلية مع الإشارة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
28- نصر، ربيع (2011)، "الفقر في سوريا"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية"، دمشق جمعية العلوم الاقتصادية السوريةwww.mafhoum/syr/articles-11/12-nasr.pdf
29- نصري، سونيا محي الدين(2000) ، الفقر في الريف المصري: دراسة لبعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للفقر في أربع قرى بمحافظتي البحيرة والمنيا، رسالة ماجستير، مقدمة لكلية الزراعة، جامعة القاهرة.
30- الوادي ، محمود حسين و امام ، زكريا احمد (2007)،مبادئ المالية العامة، ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

31-Deepa, Shree and Vanita, Agarwal (2007) " Macroeconomics " ،Tata McGraw-Hill publishing company limited ،India.

32- البنك الدولي http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators

33- البنك المركزي العراقي https://www.cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=01/12/2024&tmId=216&dtformat=MMM,yyyy